1- النهج المزدوج المسار[i]

ويحتاج النهج المزدوج المسار، الموحد في ممارسات منظومة الأمم المتحدة والذي تمت المصادقة عليه كجزء من أحد مبادئ روما للأمن الغذائي العالمي المستدام، إلى إيلاء اهتمام محدّد وعاجل لكل من التدخلات القصيرة الأجل والأطول أجلاً للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ومن المهم، في هذا النهج، التشديد على أن "الأجل الطويل" لا يعني التدابير التي يجب أن تبدأ في المستقبل، أو بعد الانتهاء من الإجراء القصير الأجل. إنما يجب أن ينطلق هذان النوعان من التدخلات أو "المسارات" في آن واحد وبطريقة متّسقة من أجل النجاح في محاربة الفقر والإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ.

(أ) العمل المباشر من أجل المعالجة الفورية للجوع وسوء التغذية بالنسبة للفئات الأضعف

يجب توجيه الاهتمام إلى الاحتياجات الفورية لأولئك العاجزين عن تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية، وذلك تماشياً مع الحق الأساسي في التحرر من الجوع. ويمكن أن تشمل الإجراءات الفورية طائفةً من التدخلات، من بينها المساعدة الغذائية الطارئة، ودفع أجور المعيشة للعمال الزراعيين، وتدخلات التغذية والتحويلات النقدية وأدوات الحماية الاجتماعية الأخرى، والحصول على المدخلات، والتدخلات الخاصة بسياسات أسعار الأغذية.

ويجب إيلاء اهتمام خاص لتلبية الاحتياجات التغذوية للنساء، ولا سيما الحوامل والمرضعات، والأطفال دون سِن السنتين وبخاصة لمنع التقزّم. ويُعدّ الأطفال من بين الفئات الأكثر تأثراً بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وفي حالات الأزمات والطوارئ.

(ب) التدابير المتوسطة/الطويلة الأجل لبناء القدرة على المواجهة ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع

وعلى النحو الذي ورد وصفه في برنامج مكافحة الجوع[ii]، فإن المتطلبات الرئيسية هي:

- تحسين الإنتاجية الزراعية والنهوض بسبل المعيشة والأمن الغذائي والتغذية داخل المجتمعات الريفية الفقيرة؛ وتعزيز الأنشطة الإنتاجية والعمالة اللائقة؛
- تنمية وصون الموارد الطبيعية؛ وضمان الحصول على الموارد الإنتاجية؛
- توسيع نطاق البنية التحتية الريفية، بما في ذلك المرافق اللازمة لضمان الأمان الغذائي وصحة الحيوان والنبات؛ وتوسيع سبل ولوج الأسواق؛
- تعزيز القدرات في مجال توليد المعلومات ونشرها (البحوث، الإرشاد، والتعليم والاتصالات).

(ج) ربط المسارين

من الضروري إقامة روابط ملائمة بين مساري التدخلات المباشرة أو الفورية والتدخلات المتوسطة/والطويلة الأجل. ويمكن أن تكون أدوات الحماية الاجتماعية مثل شبكات الأمان – والتي تتوافر أساساً على شكل تحويلات نقدية أو غذائية – بمثابة جسر يربط بين المسارين، فتجعل الانتقال من المساعدة الإنسانية للاحتياجات المزمنة إلى نُهُج إنمائية متوقعة، طويلة الأجل بما في ذلك الاستثمارات العامة في البنية التحتية. ويمكن أن ترفع هذه الأدوات من مستويات تغذية الطفل، وتحسِّن التنمية المعرفية، والتحصيل المدرسي، وإنتاجية العمل المستقبلي، وبذلك تزيد القدرة على الكسب وتشجّع التنمية. ويمكن لنظم الحماية الاجتماعية أن تسهم أيضاً في اعتماد الخيارات المعيشية التي تنطوي على مخاطرة أعلى ودخل أعلى، وتخفّف من بعض إخفاقات الأسواق. وأخيراً، يمكنها أن تُنفَّذ بطرق تسهم هي الأخرى في تشجيع الإنتاج والأسواق المحلية.

ومع ذلك، فإن عناصر الحماية الاجتماعية تتسم غالباً بعدم التنسيق، وقِصَر الأجل، والتمويل من الخارج، ولا تنعكس بصورة ملائمة في استراتيجيات الأمن الغذائي والحد من الفقر. ويعاني الكثير من العمال الزراعيين، والعاملين في إنتاج الأغذية، وأُسَرهم من الجوع وسوء التغذية، لأن قوانين العمل الأساسية وسياسات الحد الأدنى للأجور ونظم الضمان الاجتماعي لا تشمل العمال الريفيين. كما أن العمالة الرسمية، وضمان الحدّ الأدنى للعيش هما عاملان أساسيان بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية للعمّال[iii]. ويجب كسر حلقة التوكل، والتحول من الدعم القصير الأجل إلى الدعم الأطول أجلاً. وينبغي أن ترد البرامج الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من التشريعات الوطنية لتكفل الاستدامة الطويلة الأجل، والقدرة على التنبؤ. وينبغي إدراج الآليات المحلية القائمة لشبكات الأمان بهدف تعزيزها كتدابير لإنقاذ الحياة وسدّ الثغرات حين تجد المجتمعات المحلية نفسها في حالة من الجوع وانعدام الأمن الغذائي. (انظر القسم 10).

وتفرض البلدان التي تمر بأزمات ممتدة أو متكررة تحديات أكبر بالنسبة لتنفيذ النَهج المزدوج المسار، وقد تتطلّب اعتبارات خاصة بما في ذلك نهج خاصة بالسياق. (انظر القسم 9).

---

[i] يستفيد هذا القسم بصورة رئيسية من إطار العمل الشامل المستكمل التابع للأمم المتحدة وإعلان القمة العالمية المعنية بالأمن الغذائي 2009.

[ii] برنامج مكافحة الجوع – نهج مزدوج المسار إزاء تقليل الجوع. منظمة الأغذية والزراعة، 2003.
http://www.fao.org/docrep/006/j0563e/j0563e00.htmm

[iii] إن ضمان الحدّ الأدنى للأجور مكرّس في دستور منظمة العمل الدولية "لضمان حصّة عادلة من ثمار التقدّم للجميع، وحدّ أدنى للأجور لجميع الموظّفين والمحتاجين إلى هذه الحماية". ويرد احترام حقوق العمال الأساسيين للعمال الزراعيين في الاتفاقيات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية، وبخاصة حق التفاوض الجماعي في اتفاقية منظمة العمل الدولية 98 (161 مصادقة)، والحق في حرية التجمع في اتفاقية العمل الدولية 87 (151 مصادقة). ومن شأن تعويضات العمال أن توفّر "سبل معيشة لائقة لهم ولأسرهم" وفقاً للمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.